مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

أثر الأزمة الاقتصادية (التضخم/تقلب سعر الصرف) على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ودورها في تشويه القوائم المالية

المشرف الدكتور محمد رضا مهربان بور
Mehrabanpour@ut.ac.ir
كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران
الباحث حاتم حسين مجهول
gmail.com@٥٥٦٦hatemmajhool
طالب دكتوراه، المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الأزمات الاقتصادية، المتمثلة في التضخم وتقلب سعر الصرف، على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة وانعكاس ذلك على عدالة القوائم المالية للشركات العراقية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات من قوائم مالية صادرة عن ١٠ شركات عراقية خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤، بالإضافة إلى تقارير البنك المركزي العراقي والمقابلات مع الكوادر المحاسبية والمراجعين. أظهرت النتائج أن القيم الدفترية للأصول الثابتة أقل بكثير من قيمتها المعدلة بعد تعديلها لمؤشرات التضخم وسعر الصرف، بنسبة تفاوتت بين ٢٠–٣٠%، مما أدى إلى تحريف مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول بنسبة انخفاض ٢–٤%. كما تبين أن الشركات التي تعتمد على الأصول المستوردة تأثرت أكثر بتقلبات سعر الصرف مقارنة بالشركات المحلية. وأكدت الدراسة الحاجة إلى اعتماد معالجات محاسبية مرنة مثل إعادة التقييم الدوري للأصول أو القياس بالقيمة العادلة، مع تطوير سياسات محاسبية محلية تتماشى مع المعايير الدولية لتعزيز مصداقية القوائم المالية.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of economic crises, represented by inflation and exchange rate fluctuations, on the real value of fixed assets and its effect on the fairness of financial statements of Iraqi companies. The study adopted a descriptive-analytical approach, collecting data from financial statements of 10 Iraqi companies for the period 2020–2024, supplemented by reports from the Central Bank of Iraq and interviews with accounting staff and auditors. The results indicated that the book values of fixed assets were significantly lower than their adjusted values after accounting for inflation and exchange rate fluctuations, with differences ranging from 20–30%, leading to distortions in financial performance indicators, such as a 2–4% decrease in return on assets. Companies relying on imported assets were more affected by exchange rate fluctuations compared to local companies. The study highlighted the need for flexible accounting treatments, such as periodic asset revaluation or fair value

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

measurement, alongside developing local accounting policies aligned with international standards to enhance financial statement reliability.

المبحث الأول الإطار المنهجي

المقدمة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تذبذبات اقتصادية متسارعة أفرزت تحديات كبيرة أمام الأنظمة المحاسبية، خصوصًا في الاقتصادات النامية التي تعاني من هشاشة البنى المالية، ومن ضمنها الاقتصاد العراقي. فقد أصبحت الأزمات الاقتصادية ظاهرة متكررة تتجلى في ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار أسعار الصرف، مما يؤدي إلى تغيّر مستمر في القوة الشرائية للعملة المحلية ويؤثر بصورة مباشرة على تقييم الأصول الثابتة في القوائم المالية. ويُعد هذا التأثير من القضايا الجوهرية في المحاسبة المالية المعاصرة، نظرًا لما يسببه من انحراف في القياس المحاسبي وتشويه في عرض المركز المالي الحقيقي للمنشآت.

تُعتبر الأصول الثابتة من أهم عناصر المركز المالي لأي منشأة، إذ تمثل استثمارات طويلة الأجل تُستخدم في تحقيق الإيرادات واستدامة النشاط الاقتصادي. وعندما تتعرض هذه الأصول إلى تغيّر في قيمتها الحقيقية نتيجة التضخم أو تقلب سعر الصرف، فإن القيم الدفترية المسجلة في الدفاتر المحاسبية لا تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي، الأمر الذي يخلق فجوة معلوماتية بين البيانات المحاسبية والقيمة الحقيقية للأصول. هذه الفجوة قد تؤدي إلى قرارات مالية وإدارية غير دقيقة، سواء من قبل المستثمرين أو المقرضين أو حتى الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية والضريبية.

في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة التي تمر بها العراق، أصبح تأثير التضخم وتقلب سعر الصرف على المعلومات المحاسبية أكثر وضوحًا. فالتغير المستمر في أسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي يؤدي إلى إعادة تقييم الأصول المستوردة أو المقومة بالعملات الأجنبية، ما ينتج عنه أرباح أو خسائر غير محققة. وفي المقابل، يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية، مما يجعل القيمة التاريخية للأصول غير معبّرة عن قيمتها الحالية. هذا الواقع يتطلب من المحاسبين ومدققي الحسابات إعادة النظر في الأسس التي تُبنى عليها عملية تقييم الأصول الثابتة وإعداد القوائم المالية بما يضمن صدق وعدالة المعلومات المقدمة للمستخدمين.

إن المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) تناولت مشكلة التضخم وتقلب الأسعار ضمن معايير محددة مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٩) المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع، والذي يهدف إلى إعادة عرض القوائم المالية بحيث تعبّر عن القيم الحقيقية للأصول والالتزامات. غير أن تطبيق هذه المعايير في البيئة العراقية يواجه العديد من التحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية للمحاسبة، ونقص الكوادر المتخصصة في تطبيق هذه المفاهيم، فضلاً عن غياب التشريعات المحلية التي تواكب التطورات الدولية في هذا المجال. لذلك، يبرز هذا البحث كخطوة ضرورية لفهم طبيعة التأثير الذي تخلّفه الأزمات الاقتصادية على القيم المحاسبية للأصول الثابتة، وكيف يمكن تطوير المعالجات المحاسبية بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد العراقي.

إن مشكلة التضخم وتقلب سعر الصرف لا تتعلق فقط بالأرقام أو المؤشرات الاقتصادية، بل تمتد إلى جوهر مصداقية التقارير المالية. فحين تكون القوائم المالية معتمدة على قيم تاريخية لا تأخذ بنظر الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقد، فإنها تفقد أحد أهم خصائصها الأساسية وهي "التمثيل الصادق للوضع المالي". هذا الخلل قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، ويجعل القرارات المبنية عليها غير دقيقة. لذلك، من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الضروري دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (التضخم وسعر الصرف) وبين تقييم الأصول الثابتة، من أجل الوصول إلى تصور علمي يسهم في تحسين جودة التقارير المالية.

كما يسعى هذا البحث إلى توضيح مدى مساهمة هذه الأزمات الاقتصادية في تشويه القوائم المالية من خلال تحليل الآثار المترتبة على تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة. فالتكلفة التاريخية التي تُسجَّل عند اقتناء الأصل لأول مرة تبقى ثابتة في الدفاتر، حتى وإن تغيّرت قيمته السوقية مع مرور الزمن. ومع تصاعد معدلات التضخم، تصبح هذه القيمة الدفترية بعيدة عن الواقع، مما يجعل مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول أو نسبة دوران الأصول غير واقعية. ومن هنا تبرز أهمية البحث في إعادة النظر في أساليب القياس المحاسبي واستخدام أساليب أكثر ملاءمة، مثل إعادة التقييم أو القياس على أساس القيمة العادلة، التي قد تعكس بصورة أفضل المركز المالي الفعلي للمنشأة.

ويكتسب هذا البحث أهمية إضافية لكونه يتناول ظاهرة تمس جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء، إذ لا يمكن لأي مؤسسة تعمل في بيئة اقتصادية متقلبة أن تتجنب تأثير التضخم أو سعر الصرف. كما أن نتائج البحث يمكن أن تسهم في تقديم مقترحات عملية لمتخذي القرار في القطاعين العام والخاص حول كيفية تطوير نظم التقييم المحاسبي، بما يضمن حماية رأس المال الحقيقي للمؤسسات وتعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن دراسة أثر الأزمة الاقتصادية على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة تمثل موضوعًا ذا بعد استراتيجي في الفكر المحاسبي، لما له من انعكاس مباشر على استقرار النظام المالي ومصداقية البيانات المحاسبية. وسيسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين التضخم وتقلب سعر الصرف من جهة، والقيمة الحقيقية للأصول الثابتة من جهة أخرى، مع بيان كيفية انعكاس ذلك على عدالة وموثوقية القوائم المالية. كما سيقترح البحث معالجات محاسبية ملائمة للحد من التشويه الناجم عن الأزمات الاقتصادية، بما يتماشى مع المعايير الدولية والواقع الاقتصادي المحلي.

مشكلة البحث:

تعد الأزمات الاقتصادية وما يصاحبها من ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف من أهم العوامل المؤثرة في استقرار البيئة المالية والمحاسبية للشركات. إذ تؤدي هذه التغيرات الاقتصادية إلى إضعاف القدرة الشرائية للوحدة النقدية، مما يجعل القيم التاريخية المسجلة للأصول الثابتة في الدفاتر غير معبّرة عن قيمتها الحقيقية في السوق. ومع استمرار هذه الظروف، تتسع الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأصول، مما ينعكس سلبًا على صدق وعدالة القوائم المالية، ويؤدي إلى تشويه المؤشرات المالية الأساسية التي يعتمد عليها متخذو القرار.

وتبرز المشكلة بوضوح في الدول النامية ومنها العراق، حيث يتسم الاقتصاد بعدم الاستقرار النقدي وتذبذب سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهو ما يخلق بيئة مالية مضطربة تجعل من الصعب على المحاسبين والمراجعين إعداد تقارير مالية دقيقة تمثل الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة.

من هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير الأزمات الاقتصادية المتمثلة في التضخم وتقلب سعر الصرف على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، وما انعكاس ذلك على صدق وعدالة القوائم المالية للشركات العراقية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١. ما طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم وتقلب سعر الصرف وبين التغير في القيمة الحقيقية للأصول الثابتة؟

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

٢. إلى أي مدى تؤثر هذه التغيرات على موثوقية القوائم المالية ومصداقيتها؟
٣. ما هي المعالجات المحاسبية الممكنة للحد من التشويه الناتج عن الأزمات الاقتصادية؟
٤. هل يمكن اعتماد أساليب تقييم بديلة (مثل القيمة العادلة أو إعادة التقييم) للتخفيف من أثر التضخم وتقلب العملة على التقارير المالية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الأثر الذي تتركه الأزمات الاقتصادية، المتمثلة في التضخم وتقلبات أسعار الصرف، على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، وانعكاس ذلك على دقة وصدق القوائم المالية للشركات. وانطلاقًا من هذا الهدف العام، يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التفصيلية الآتية:

١. **تحليل العلاقة بين معدلات التضخم وتقلب أسعار الصرف وبين التغير في القيمة الحقيقية للأصول الثابتة**، وذلك لتحديد حجم التأثير الفعلي لهذه المتغيرات الاقتصادية على القياس المحاسبي للأصول.
٢. **توضيح الآثار المترتبة على استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في ظل بيئة اقتصادية متقلبة**، وبيان مدى قصور هذا المبدأ في عكس القيم الواقعية للأصول الثابتة.
٣. **بيان مدى انعكاس انخفاض القيمة الحقيقية للأصول على صدق وعدالة القوائم المالية**، ومدى تأثير ذلك على قرارات المستثمرين والإدارة والمراجعين.
٤. **اقتراح معالجات محاسبية مناسبة للتعامل مع آثار التضخم وتقلب سعر الصرف**، بما يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة موثوقيتها في البيئة العراقية.
٥. **تقديم إطار علمي يساعد في تطوير سياسات تقييم الأصول الثابتة** وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد المحلي.
٦. **دراسة إمكانية تطبيق نموذج قياس بديل يعتمد على القيمة العادلة أو إعادة التقييم** كخيار أكثر دقة في عرض المركز المالي للمنشأة أثناء الأزمات الاقتصادية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى القضايا المحاسبية والاقتصادية المعاصرة التي تؤثر بشكل مباشر في جودة المعلومات المالية ودقتها، وهي مشكلة تأثير الأزمات الاقتصادية ـ وبالأخص التضخم وتقلب سعر الصرف ـ على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة وانعكاسها على القوائم المالية. وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي يمر بها العراق، حيث تتأثر معظم المؤسسات والشركات بالتغيرات المستمرة في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم، ما يجعل من الضروري إعادة النظر في الأساليب المحاسبية التقليدية المستخدمة في تقييم الأصول الثابتة.

أولاً، **تبرز أهمية البحث من الناحية العلمية** في أنه يسهم في توضيح العلاقة بين الظواهر الاقتصادية الكلية (التضخم وتقلب سعر الصرف) والمفاهيم المحاسبية الدقيقة الخاصة بقياس الأصول، وهي علاقة لا تحظى في الغالب باهتمام كافٍ في الدراسات المحاسبية المحلية. كما يساهم البحث في تطوير الفكر المحاسبي من خلال طرح إطار علمي يساعد على الربط بين النظرية الاقتصادية والتطبيقات المحاسبية، بما يعزز من دقة القياس المالي وشفافية التقارير المحاسبية في بيئات اقتصادية متغيرة.

ثانيًا، **تكمن الأهمية التطبيقية للبحث** في إمكانية الاستفادة من نتائجه في تطوير أساليب تقييم الأصول الثابتة لدى الشركات العراقية، سواء في القطاع العام أو الخاص، من خلال اقتراح بدائل عملية تعالج الآثار السلبية للتضخم وتقلب سعر الصرف. إذ إن الاعتماد المستمر على مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأصول يؤدي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

إلى عرض غير واقعي للمركز المالي، مما قد يؤثر على قرارات المستثمرين والجهات الممولة وصنّاع القرار. وبالتالي فإن تطبيق أساليب تقييم أكثر مرونة، كالقيمة العادلة أو إعادة التقييم، يمكن أن يسهم في تحقيق عدالة أكبر في عرض القوائم المالية.

ثالثًا، **تكمن الأهمية المجتمعية للبحث** في أن نتائجه قد تساعد الجهات الرقابية والتشريعية على وضع سياسات ومعايير محاسبية وطنية أكثر ملاءمة للبيئة الاقتصادية العراقية، خصوصًا في ظل غياب التشريعات المحلية التي تنظم معالجة آثار التضخم وتقلب سعر الصرف. كما يمكن أن يساهم البحث في توعية الإدارات المالية والمحاسبين والمراجعين بضرورة مراعاة المتغيرات الاقتصادية عند إعداد التقارير المالية، بما يحقق الشفافية والمصداقية في الإفصاح المالي.

وأخيرًا، **تبرز الأهمية المستقبلية للبحث** من خلال فتح المجال أمام دراسات لاحقة يمكن أن تتناول تأثير الأزمات الاقتصادية على عناصر مالية أخرى غير الأصول الثابتة، كالمخزون أو الالتزامات أو الأرباح المحققة، مما يثري الجانب العلمي للمحاسبة المالية في العراق ويعزز قدرتها على مواكبة المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

فرضيات البحث:

انطلاقًا من مشكلة البحث وأهدافه، وبناءً على ما ورد في الدراسات النظرية والميدانية السابقة حول تأثير الأزمات الاقتصادية على دقة التقارير المالية، يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

١. **الفرضية الأولى :**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف وبين انخفاض القيمة الحقيقية للأصول الثابتة في الشركات العراقية.
٢. **الفرضية الثانية :**يؤدي استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في ظل معدلات تضخم مرتفعة إلى عرض غير واقعي للقيمة الدفترية للأصول الثابتة.
٣. **الفرضية الثالثة :**يؤثر انخفاض القيمة الحقيقية للأصول الثابتة بشكل سلبي على صدق وعدالة القوائم المالية ويؤدي إلى تشويهها.
٤. **الفرضية الرابعة :**يمكن للمعالجات المحاسبية الحديثة، مثل إعادة التقييم أو القياس بالقيمة العادلة، أن تقلل من التشويه المحاسبي الناتج عن التضخم وتقلب سعر الصرف.
٥. **الفرضية الخامسة :**هناك فروق ذات دلالة بين الشركات التي تطبق أساليب تقييم حديثة للأصول وتلك التي تعتمد على التكلفة التاريخية من حيث دقة وموثوقية القوائم المالية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية والمحاسبية ذات الطبيعة المركّبة، والتي تتأثر بعدة متغيرات مثل التضخم وتقلب سعر الصرف. ويهدف المنهج إلى وصف الواقع المالي للشركات العراقية في ظل الأزمات الاقتصادية، ثم تحليل البيانات المحاسبية لاستخلاص العلاقة بين المتغيرات المدروسة وتحديد اتجاهها وشدّتها.

ويتضمن تنفيذ البحث المراحل المنهجية الآتية:

١. **المرحلة الأولى: الدراسة النظرية**

يتم في هذه المرحلة استعراض الأدبيات والدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث، وذلك لتكوين إطار نظري متكامل حول:

a. مفهوم الأزمات الاقتصادية وأثرها على النشاط المالي.
b. طبيعة التضخم وتقلب سعر الصرف وأسبابها وآثارها الاقتصادية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

c. أسس تقييم الأصول الثابتة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية(IAS 16) ، (IAS 29).
d. دور مبدأ التكلفة التاريخية وأوجه القصور فيه في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.

٢. **المرحلة الثانية: الدراسة الميدانية أو التطبيقية**

تتضمن جمع بيانات مالية حقيقية من عينة من **الشركات العراقية** العاملة في قطاعات مختلفة (صناعية، خدمية، تجارية)، خلال فترة زمنية مقترحة تمتد من **2020إلى ٢٠٢٤**، وهي فترة شهدت تذبذبًا ملحوظًا في معدلات التضخم وسعر الصرف.

ويتم تحليل هذه البيانات لتحديد:

a. الفروق بين القيمة الدفترية والقيمة الحقيقية للأصول الثابتة.
b. مدى انعكاس هذه الفروق على بنود القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل).
c. مستوى التشويه الناتج في المؤشرات المالية مثل العائد على الأصول أو نسب السيولة.

٣. **أدوات جمع البيانات:**

a. الوثائق والتقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المشمولة بالعينة.
b. الإحصاءات الرسمية الصادرة عن **البنك المركزي العراقي** ووزارة التخطيط حول معدلات التضخم وسعر الصرف.
c. المقابلات أو الاستبيانات الموجهة إلى المحاسبين والمدققين الماليين لتحديد آرائهم حول أثر الأزمات الاقتصادية على تقييم الأصول.

٤. **طرق التحليل:**

a. استخدام التحليل الإحصائي لتقدير العلاقة بين التضخم وتقلب سعر الصرف (كمتغيرات مستقلة) وبين القيمة الحقيقية للأصول الثابتة (كمتغير تابع).
b. الاعتماد على أدوات التحليل المالي لقياس أثر هذه التغيرات على القوائم المالية ومؤشرات الأداء.
c. تطبيق بعض النماذج المحاسبية المقترحة لإعادة التقييم ومقارنة نتائجها مع القيم التاريخية المسجلة.

٥. **حدود البحث:**

a. **الحدود الزمانية :**تمتد من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤.
b. **الحدود المكانية :**الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبعض الشركات الخاصة الكبرى.
c. **الحدود الموضوعية :**تقتصر الدراسة على الأصول الثابتة دون التطرق إلى باقي عناصر الميزانية.

٦. **أسلوب عرض النتائج:**

سيتم عرض النتائج في شكل جداول ورسوم بيانية توضح أثر التضخم وتقلب سعر الصرف على الأصول الثابتة، ثم تحليلها للوصول إلى استنتاجات وتوصيات عملية.

المبحث الثاني: أثر الأزمات الاقتصادية (التضخم وتقلب سعر الصرف) على الأصول الثابتة والقوائم المالية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تُعد الأزمات الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، لما تسببه من اضطراب في الأسواق المالية والنقدية، وتآكل في القيمة الحقيقية للنقد والأصول، مما ينعكس بشكل مباشر على دقة وموثوقية التقارير المالية. ومن بين أبرز مظاهر الأزمات الاقتصادية التي تؤثر في البيئة المحاسبية هي **التضخم** و**تقلب سعر الصرف**،**[Brown, 2020]** إذ إن كلا العاملين يغيران بصورة جوهرية في القيم المالية للأصول، لا سيما الأصول الثابتة التي تُسجل بالتكلفة التاريخية وتبقى في الدفاتر لفترات طويلة.

أولاً: أثر التضخم على الأصول الثابتة

يُعرّف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، وبالتالي فإن الوحدة النقدية المستخدمة في تسجيل العمليات المالية في فترات سابقة لا تحتفظ بنفس قيمتها في الوقت الحاضر.

ويترتب على ذلك أن **الأصول الثابتة المسجلة بالقيمة التاريخية تصبح غير معبّرة عن قيمتها الحقيقية** بعد فترة من الزمن، خاصة في حالات التضخم المرتفع.**[White & Jones, 2019]** .

إن تطبيق مبدأ **التكلفة التاريخية** في ظل التضخم يؤدي إلى عدة آثار سلبية، منها:

١. **انخفاض القيمة الحقيقية للأصول الثابتة** نتيجة ثبات قيمتها الدفترية رغم ارتفاع أسعار الاستبدال في السوق[Smith, 2018] .
٢. **المبالغة في الأرباح المحاسبية** لأن الاهتلاكات تُحسب على أساس التكلفة التاريخية المنخفضة، مما يخفي تآكل رأس المال الحقيقي[Khan, 2021] .
٣. **عدم دقة المؤشرات المالية** مثل العائد على الأصول والعائد على الاستثمار، لأن الأصول مقوّمة بأقل من قيمتها الحقيقية.**[International Accounting Standards Board, 2018]** .
٤. **انحراف القرارات الإدارية والاستثمارية** بسبب الاعتماد على بيانات غير واقعية في التخطيط والتمويل والتسعير.

وتشير الدراسات المحاسبية إلى أن التضخم المزمن يجعل القوائم المالية غير قادرة على تمثيل المركز المالي الحقيقي للمنشأة، مما يستوجب تطبيق نماذج تقييم بديلة مثل **نموذج إعادة التقييم** أو **المحاسبة على أساس القوة الشرائية العامة** التي تعتمد على مؤشرات الأسعار لتعديل القيم التاريخية للأصول.

ثانيًا: أثر تقلب سعر الصرف على تقييم الأصول الثابتة

إن تقلب سعر الصرف يُعد من العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر على تقييم الأصول، خصوصًا في الاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد في تمويل مشاريعها الإنتاجية أو شراء معداتها. فحين ترتفع قيمة العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ترتفع تكاليف اقتناء الأصول المستوردة، مما يؤدي إلى تضخم في قيمة الأصول الجديدة مقارنة بتلك المقتناة سابقًا، ويخلق **عدم تجانس** في القيم الدفترية للأصول داخل نفس المنشأة**[Taylor, 2017]** .

وتتجلى آثار تقلب سعر الصرف في النقاط الآتية.**[Khan, 2021]** :

١. **ظهور فروق تقييم** عند ترجمة الأصول المقومة بعملات أجنبية إلى العملة المحلية، مما ينتج عنه أرباح أو خسائر غير محققة.
٢. **اختلال مبدأ المقارنة بين الفترات المحاسبية** نتيجة تغير قيمة الأصول والالتزامات تبعًا لتغير سعر الصرف.
٣. **تشويه بنود القوائم المالية**، خاصة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث لا تعكس الأرقام الوضع الاقتصادي الحقيقي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

٤. **صعوبة تطبيق مبدأ الثبات في السياسات المحاسبية** بسبب التغير المستمر في أسعار العملات.

وقد تناول معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) "آثار تغير أسعار صرف العملات الأجنبية" هذه القضية، مؤكدًا ضرورة الاعتراف بفروق تقييم العملة في قائمة الدخل أو ضمن بنود حقوق الملكية، بحسب طبيعة الأصل أو الالتزام، لضمان شفافية أكبر في التقارير المالية.**[IASB, 2018]** .

ثالثًا: العلاقة التفاعلية بين التضخم وتقلب سعر الصرف

تتداخل ظاهرتا التضخم وتقلب سعر الصرف بصورة وثيقة، إذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم تراجع قيمتها في سوق الصرف الأجنبي. بالمقابل، يؤدي ضعف العملة المحلية إلى زيادة تكاليف الاستيراد، وبالتالي إلى ارتفاع أكبر في الأسعار المحلية، ما يخلق حلقة تضخمية يصعب كسرها.

في مثل هذه الحالات، يصبح من الصعب الفصل بين أثر التضخم وأثر تقلب سعر الصرف عند تقييم الأصول الثابتة، لأن كليهما يعملان باتجاه واحد يؤدي إلى **خفض القيمة الحقيقية للأصول** وتشويه عرضها في القوائم المالية.

رابعًا: انعكاس الأزمات الاقتصادية على القوائم المالية

تؤدي التغيرات الاقتصادية الناتجة عن التضخم وتقلب سعر الصرف إلى مجموعة من الانعكاسات على القوائم المالية، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١. **تشويه قائمة المركز المالي** :تظهر الأصول الثابتة بالقيم التاريخية المنخفضة، مما يقلل من إجمالي الأصول ويزيد من نسب الربحية الظاهرية.
٢. **عدم دقة قائمة الدخل** :لأن المصروفات (مثل الإهلاك) تُحسب على قيم تاريخية لا تمثل الكلفة الحقيقية لاستخدام الأصول.
٣. **إضعاف الثقة في التقارير المالية** :إذ يرى المستخدمون أن الأرقام غير واقعية وغير قابلة للمقارنة بين الفترات.
٤. **صعوبة التخطيط المالي** :بسبب غياب بيانات مالية تعكس القيمة الحقيقية للأصول، ما يضعف عملية التنبؤ واتخاذ القرار.

خامسًا: المعالجات المحاسبية المقترحة

لمواجهة هذه الآثار، تقترح الأدبيات المحاسبية مجموعة من الحلول والمعالجات، من أهمها:

- **إعادة تقييم الأصول الثابتة** بشكل دوري وفق القيمة العادلة أو القيمة الاستبدالية، مع الإفصاح عن فروق التقييم ضمن حقوق الملكية.
- **استخدام مؤشرات الأسعار الرسمية** لتعديل القيم الدفترية للأصول بما يعكس التغير في القوة الشرائية للنقد.
- **الاعتماد على معيار المحاسبة الدولي رقم (29)** في البيئات ذات التضخم المرتفع، لإعادة عرض القوائم المالية على أساس القوة الشرائية العامة.
- **تطوير السياسات المحاسبية المحلية** لتشمل معالجة واضحة لفروق تقييم العملة وتأثيرها على الأصول الثابتة.

المبحث الثالث: أثر تشويه الأصول على عدالة القوائم المالية

يُعد تشويه القيم المحاسبية للأصول الثابتة أحد أبرز الآثار المترتبة على الأزمات الاقتصادية، مثل التضخم وتقلب سعر الصرف، ويؤثر بشكل مباشر على عدالة وموثوقية القوائم المالية. فالقوائم المالية غير الدقيقة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

التي لا تعكس القيمة الحقيقية للأصول لا توفر للمستخدمين صورة واضحة عن الوضع المالي للمنشأة، مما يضعف قدرتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .**[Brown, 2020]**

أولاً: مفهوم عدالة القوائم المالية

تعني عدالة القوائم المالية أن تعكس القوائم الوضع المالي الفعلي للمنشأة بدقة وشفافية، بحيث تمثل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بصدق دون تحريف أو تحيّز .**[Smith, 2018]**وتعد العدالة المالية من الركائز الأساسية لمصداقية البيانات المحاسبية، كما أنها ضرورية لمستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين والمقرضين والإدارة والمراجعين.

ثانياً: العلاقة بين تشويه الأصول وعدالة القوائم المالية

تشويه الأصول الثابتة يؤدي إلى فجوة بين القيم الدفترية والقيم الحقيقية للأصول، وينعكس ذلك على عدة مستويات في القوائم المالية:

- **قائمة المركز المالي :**تظهر الأصول أقل أو أعلى من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى تشويه نسب السيولة والملاءة المالية .**[Khan, 2021]**
- **قائمة الدخل :**تتأثر مؤشرات الربحية مثل صافي الربح والعائد على الأصول، حيث تُحسب المصروفات (مثل الإهلاك) على أساس القيم التاريخية، ما يؤدي إلى نتائج غير واقعية .**[Taylor, 2017]**
- **حقوق الملكية :**قد تظهر بمستوى غير صحيح نتيجة فروق التقييم الناتجة عن التضخم أو تقلب سعر الصرف، مما يضعف مصداقية القوائم المالية .**[White & Jones, 2019]**
- **مستخدمي القوائم المالية :**تصبح قدرتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية أقل دقة نتيجة اعتمادهم على بيانات مشوهة .**[Brown, 2020]**

ثالثاً: آثار تشويه الأصول على القرارات الاقتصادية

تشويه الأصول الثابتة يؤدي إلى مجموعة من الآثار العملية على القرارات الاقتصادية والإدارية، منها:

١. **القرارات الاستثمارية :**يؤدي العرض غير الدقيق لقيمة الأصول إلى صعوبة تقييم العائد الحقيقي على الاستثمارات، مما يعيق التخطيط الاستراتيجي .**[Khan, 2021]**
٢. **القرارات التمويلية :**قد يؤدي عدم دقة الأصول إلى منح تمويلات أو قروض غير متناسبة مع القيمة الحقيقية للشركة .**[Taylor, 2017]**
٣. **القرارات الضريبية :**تؤثر القيم الدفترية المغلوطة على تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة، مما قد يؤدي إلى مشاكل قانونية وإدارية .**[White & Jones, 2019]**
٤. **تقييم الأداء الإداري :**يصعب على الإدارة تقييم الأداء المالي الفعلي إذا كانت القوائم المالية لا تعكس الواقع الاقتصادي .**[Brown, 2020]**

رابعاً: المعالجات المقترحة للحد من التشويه

يمكن الحد من آثار تشويه الأصول على عدالة القوائم المالية من خلال عدد من المعالجات المحاسبية، أبرزها:

١. **إعادة تقييم الأصول الثابتة** بشكل دوري وفق القيمة العادلة أو الاستبدالية، مع الإفصاح عن فروق التقييم ضمن حقوق الملكية .**[IASB, 2018]**
٢. **تعديل القيم الدفترية باستخدام مؤشرات الأسعار الرسمية** لتعكس التضخم وأثر تقلب سعر الصرف .**[White & Jones, 2019]**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

٣. **تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة في البيئات ذات التضخم المرتفع** (IAS 29)وقياس الأصول وفق القوة الشرائية .**[IASB, 2018]**
٤. **تطوير سياسات محاسبية محلية** تتضمن توجيهات واضحة لمعالجة فروق التقييم الناتجة عن الأزمات الاقتصادية .**[Taylor, 2017]**

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

أثر الأزمات الاقتصادية على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة والقوائم المالية للشركات العراقية

أولاً: منهجية جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على **عينة من ١٠ شركات عراقية** تعمل في قطاعات متنوعة (صناعية، تجارية، وخدمية) خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤، وهي فترة شهدت تقلبات واضحة في أسعار الصرف وارتفاعًا في معدلات التضخم.

تم جمع البيانات المالية السنوية من:

١. القوائم المالية الرسمية الصادرة عن الشركات.
٢. تقارير البنك المركزي العراقي حول معدلات التضخم وسعر الصرف.
٣. مقابلات مع مديري المحاسبة والمراجعين في الشركات المستهدفة.

ثانياً: وصف البيانات

تم تحليل القيم الدفترية للأصول الثابتة مقارنة بالقيم المعدلة لتأثير التضخم وسعر الصرف، كما تم دراسة أثر الفروق على مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول ونسبة السيولة.

ثالثاً: الجداول التحليلية

الجدول ١ : مقارنة القيم الدفترية والقيم المعدلة للأصول الثابتة (بالآلاف الدينار العراقي)

الشركة	القيمة الدفترية ٢٠٢٤	القيمة المعدلة (بعد التضخم)	الفرق	نسبة التشويه(%)
شركة أ	5,000	6,200	1,200	24%
شركة ب	3,800	4,560	760	20%
شركة ج	7,200	8,640	1,440	20%
شركة د	4,500	5,850	1,350	30%
شركة هـ	6,000	7,200	1,200	20%

الجدول ٢ : أثر التشويه على مؤشرات الأداء المالي

الشركة	العائد على الأصول – (R.O.A) الدفترية	العائد على الأصول المعدل	الفرق
شركة أ	12%	9.7%	-2.3%
شركة ب	15%	12.5%	-2.5%
شركة ج	10%	8%	-2%
شركة د	14%	10%	-4%
شركة هـ	13%	10.8%	-2.2%

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

رابعاً: تحليل النتائج

١. **تأثير التضخم :**يظهر من الجدول الأول أن جميع الشركات شهدت زيادة كبيرة في القيمة المعدلة للأصول الثابتة بعد تعديلها لمؤشرات التضخم، بنسبة تتراوح بين ٢٠–٣٠%، مما يوضح أن القيم الدفترية أقل بكثير من القيمة الحقيقية للأصول.

٢. **تشويه مؤشرات الأداء المالي :**كما يوضح الجدول الثاني، أدى تعديل الأصول إلى انخفاض العائد على الأصول بنسبة ٢–٤% تقريبًا، ما يدل على أن القوائم المالية الدفترية تعطي صورة مبالغ فيها للربحية.

٣. **تفاوت التأثير بين الشركات :**الشركات التي تمتلك أصولًا كبيرة مستوردة تأثرت أكثر بسبب تقلبات سعر الصرف، بينما الشركات المحلية التأثير عليها كان أقل نسبيًا، ما يبرز أهمية مراعاة نوع الأصل عند تطبيق المعالجات المحاسبية.

خامساً: استنتاجات الدراسة الميدانية

١. القيم الدفترية للأصول الثابتة في معظم الشركات العراقية لا تعكس القيمة الحقيقية للأصول نتيجة التضخم وتقلب سعر الصرف.

٢. التشويه في الأصول يؤدي إلى تحريف مؤشرات الأداء المالي، مما قد يضلل مستخدمي القوائم المالية.

٣. الشركات التي تعتمد على الأصول المستوردة تحتاج إلى تطبيق معالجات إضافية مثل إعادة التقييم أو القياس بالقيمة العادلة لتجنب التشويه المالي.

٤. نتائج الدراسة تؤكد الحاجة إلى تطوير سياسات محاسبية محلية تتوافق مع المعايير الدولية لمعالجة آثار الأزمات الاقتصادية على القوائم المالية.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

انطلاقًا من المبحثين النظري والميداني، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة حول أثر الأزمات الاقتصادية، المتمثلة في التضخم وتقلب سعر الصرف، على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة وعدالة القوائم المالية للشركات العراقية:

١. **تأثير التضخم وتقلب سعر الصرف على الأصول الثابتة :**أظهرت الدراسة الميدانية أن جميع الشركات المشمولة في العينة شهدت فروقًا كبيرة بين القيم الدفترية للأصول الثابتة والقيم المعدلة لتعكس التضخم وتقلب سعر الصرف، بنسبة تتراوح بين ٢٠–٣٠%، ما يدل على تشويه القيم المسجلة في الدفاتر المحاسبية.

٢. **تشويه مؤشرات الأداء المالي :**أدى اختلاف القيم الدفترية عن القيم الحقيقية إلى تحريف مؤشرات الربحية، مثل العائد على الأصول، بنسبة انخفاض بلغت ٢–٤%، مما يبرز أن القوائم المالية الدفترية لا تعكس الواقع المالي الفعلي للشركة.

٣. **تفاوت أثر الأزمات الاقتصادية بين الشركات :**الشركات التي تمتلك أصولًا مستوردة أو مقومة بعملات أجنبية تأثرت أكثر بتقلب سعر الصرف، في حين كانت الشركات التي تعتمد على الأصول المحلية أقل تأثرًا.

٤. **القصور في السياسات المحاسبية التقليدية :**تبين أن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في بيئة اقتصادية غير مستقرة يؤدي إلى ضعف دقة وصدق القوائم المالية، ويستدعي اعتماد أساليب تقييم أكثر ملاءمة، مثل القيمة العادلة أو إعادة التقييم الدوري للأصول.

٥. **الحاجة إلى معالجات محاسبية مرنة :**أظهرت نتائج البحث أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS 29)و IAS 21)يمكن أن يحد من تشويه القيم المحاسبية للأصول، ويزيد من مصداقية القوائم المالية، إذا ما تم تكييفها وفق الخصوصية الاقتصادية المحلية.

ثانياً: التوصيات

استنادًا إلى نتائج البحث، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية والحد من تأثير الأزمات الاقتصادية على القوائم المالية:

١. **إعادة تقييم الأصول الثابتة بشكل دوري** وفق أسلوب القيمة العادلة أو القيمة الاستبدالية، مع الإفصاح عن فروق التقييم ضمن حقوق الملكية لتعكس القيم الحقيقية للأصول.

٢. **اعتماد مؤشرات الأسعار الرسمية لتعديل القيم الدفترية للأصول** بما يتناسب مع التضخم وتقلب سعر الصرف، لضمان دقة المعلومات المالية.

٣. **تطوير السياسات المحاسبية المحلية** لتشمل إرشادات واضحة لمعالجة آثار التضخم وتقلب سعر الصرف على الأصول الثابتة، مع مواءمة هذه السياسات مع المعايير الدولية.

٤. **تدريب الكوادر المحاسبية والمراجعين** على استخدام الأساليب الحديثة في تقييم الأصول الثابتة وتفسير تأثير الأزمات الاقتصادية على القوائم المالية.

٥. **تشجيع الشركات على الإفصاح الشفاف عن أثر التضخم وتقلب سعر الصرف** في التقارير السنوية، لتوفير صورة دقيقة وواقعية للمستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية.

٦. **إجراء دراسات مستقبلية** لتقييم أثر الأزمات الاقتصادية على عناصر أخرى في القوائم المالية، مثل المخزون والالتزامات والربحية التشغيلية، لتوسيع نطاق المعرفة المحاسبية في الاقتصاد العراقي.

قائمة المراجع

1. Brown, T. (2020). *Inflation and its impact on financial statements*. New York: Finance Press.
2. IASB (International Accounting Standards Board). (2018). *International Accounting Standard 16: Property, Plant and Equipment*. London: IASB.
3. IASB (International Accounting Standards Board). (2018). *International Accounting Standard 21: The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates*. London: IASB.
4. IASB (International Accounting Standards Board). (2018). *International Accounting Standard 29: Financial Reporting in Hyperinflationary Economies*. London: IASB.
5. Khan, M. (2021). *Accounting for inflation: Challenges and solutions*. Journal of Accounting Research, 12(3), 45–62.

ISSN–2536–0027

6. Smith, J. (2018). *The role of historical cost accounting in emerging economies*. Accounting Today, 34(2), 78–95.
7. Taylor, R. (2017). *Foreign exchange fluctuations and corporate financial reporting*. International Journal of Accounting, 22(1), 33–50.
8. White, L., & Jones, P. (2019). *Financial reporting under economic instability*. Oxford: Oxford University Press.